

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

1 July 2010  
Arabic  
Original: English

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كباكتولان . . . . . (الفلبين)

ثم: السيد بوجا (نائب الرئيس) . . . . . (إندونيسيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief,

Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥.

### المناقشة العامة (تابع)

البلدان النامية على الاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣ - السيدة غياردو هرنانديز (السلفادور): قالت إن التزام حكومتها بالقضاء على خطر الأسلحة النووية يستند إلى مبادئ أخلاقية وسياسية وإلى الخطر الوشيك الذي تشكله هذه الأسلحة على السلام والأمن الدوليين وعلى الحياة ذاتها. وحتى الدول الحائزة للأسلحة النووية أعربت عن القلق إزاء إمكانية استخدامها؛ ففي الواقع، يضع امتلاك هذه الأسلحة تلك الدول عرضة لخطر أكبر يتمثل في هجوم من دول أخرى تشعر بأنها مهددة بهذه الأسلحة، وشرعت في تنفيذ برامج للأسلحة النووية خاصة بها.

٤ - وأضافت قائلة إن سباقات التسلح هذه تعتبر باهظة التكاليف وتغيّر مسار الموارد التي يمكن خلافاً لذلك استخدامها في متابعة الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا ينبغي أن تتخلى الدول الحائزة للأسلحة النووية عن سياساتها العكسية الأثر الخاصة بالردع، وينبغي أن تدرك أنها هي التي ستربح أكثر من غيرها من إجراء الحوار والاتفاقات بشأن نزع السلاح النووي مع وجود نصوص أحكام التحقق، ويمكن هؤلاء الحفاظ بأفضل شكل على أمنها بتدعيم مناخ الثقة استناداً إلى احترام المبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي. وطالبت هؤلاء الدول بالامتثال للأحكام القانونية لنظم نزع السلاح وعدم الانتشار وللمبادئ الدولية ذات الصلة.

٥ - وأعربت عن أملها في أن تحقق المعاهدة الانضمام الشامل، وأكدت أن أعمدها الثلاثة يجب تنفيذها بطريقة متوازنة شفافة وغير انتقائية. ويتيح المؤتمر الاستعراضي فرصة لبحث التطبيق المشروع للمعاهدة وإعلان التزامات محدّدة بشأن المادة السادسة منها، ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً أن تنفذ الخطوات العملية الثلاث

١ - السيد تومو مونست (الكاميرون): تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فدعا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ واجباتها بمقتضى المعاهدة بإخلاص. وفي حين كانت هناك بعض المبادرات الانفرادية والثنائية الواعدة التي تمت مؤخراً، قال إنه يرى أن المفاوضات المتعددة الأطراف هي أنجع وسيلة لإتمام نزع السلاح. ولا بد من تجديد الالتزام بالخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠، بما في ذلك تقليص دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية للحد من المخاطر باحتمال استخدام هذه الأسلحة ولتيسير عملية إزالتها تماماً. وقال إن التبكير في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعميمها في نهاية الأمر سيكونان أيضاً خطوتين ملموستين ومجديتين صوب نزع السلاح. وأعاد التأكيد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من الاستجابة للواجبات المذكورة في المعاهدة.

٢ - وقال إن المجموعة تشييد بالمعاهدات القائمة الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وبقية الدول الأخرى التي لم توقع بعد على معاهدة بليندايا التي تتضمن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، إلى القيام بذلك دون إبطاء. وأعدت المجموعة تأكيد تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بشأن الشرق الأوسط وفقاً للقرار بشأن الشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد في عام ١٩٩٥، ودعت المجموعة بصفة خاصة ممثلي الدول الثلاث مقدمة ذلك القرار إلى دعم الجهود الإقليمية صوب إنشاء تلك المنطقة. وأكد على الحاجة إلى نقل التكنولوجيا لمساعدة

عن أملها في أن تظهر الدول الأطراف وخصوصاً الدول الحائزة للأسلحة النووية الإرادة السياسية ومرونة الموقف اللازمتين لنجاح مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٩ - السيد نونيز موسكيرا (كوبا): قال إن الاتفاق الأخير بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترسانتهما، وإن كان هذا غير كافٍ، ينبغي أن يشجع على اتخاذ خطوات أخرى نحو إزالة جميع الأسلحة النووية بلا رجعة فيها وبشكل شفاف ويمكن التحقق منه. وقال إن كوبا تقيّد تماماً بكل واجباتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. وقد أثبتت إجراءات التفتيش التي أُجريت في إطار اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها إيجابية. وأضاف أن كوبا طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وفي الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وغيرها من الصكوك ذات الصلة. وأضاف أن بلده مشارك أيضاً في قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع التابعة للوكالة، ولم يبلغ عن وقوع أحداث في الاتجار النووي.

١٠ - وقال إن وفده يشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم صوب الإزالة التامة للأسلحة النووية. ومن المعروف جيداً أن هناك خططاً لنشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف. وما زال يجري تعزيز الأسلحة النووية كما يجري توطيد الأحلاف العسكرية. وريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية، ينبغي اتخاذ إجراء للحصول على ضمانات أمن شاملة وملزمة ودون قيد أو شرط من أجل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن تتعهد جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية بالألا تكون البادئة باستخدام هذه الأسلحة. ويجب تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة التي أُقرت في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠.

١١ - وأوضح أن كوبا تشعر بقلق لأن الردع النووي ما زال جزءاً جوهرياً من نظريات الأمن والدفاع. ومن غير

عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠، بما في ذلك أن تخضع هذه الدول نفسها لنظام الرصد والتحقيق من خلال التفاوض بشأن اتفاق الضمانات.

٦ - وأعدت التأكيد على أهمية تدابير بناء الثقة التي يمكن أن تعزز إطاراً ثنائياً ومتعدد الأطراف لترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، يتسم بالاستدامة والشفافية بهدف تحقيق السلام والاستقرار والأمن على المستوى الدولي. ويرفض وفدها استخدام الأسلحة النووية كرادع في الاستراتيجيات العسكرية ويرحب بإجراء التوقيع على معاهدة سنة ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وبالتدابير الانفرادية التي اعتمدها فرنسا والمملكة المتحدة. وأعربت عن الأمل في أن تؤدي هذه المبادرات إلى التزامات إضافية بشأن نزع السلاح، وقالت إنها تحبذ عملية لترع السلاح يمكن التحقق منها وخصوصاً بقصد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧ - وأشارت إلى أن السلفادور طرف في الصكوك الدولية ذات الصلة، وسوف ترحب باعتماد صك عالمي شامل ملزم قانوناً وفيه تقدّم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات الأمن السلبية غير المشروطة. وفي هذا الصدد، وجّهت الاهتمام إلى الفتوى الصادرة سنة ١٩٩٦ من محكمة العدل الدولية بشأن شرعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية وقالت إنها تؤيد ملاحظات المحكمة بشأن وجود التزام بالتابعة بإخلاء المساهمة في إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

٨ - واختتمت قائلة إن خبرات بلدها أظهرت أن السلام والأمن والتنمية مرتبطة ببعضها بشكل لا ينفصم. وأعربت

أن تكون الآليات ذات الصلة عالمية الطابع وشاملة وشفافة وغير تمييزية ومفتوحة أمام جميع الدول.

١٤ - وأضاف أن كوبا تأمل في مشاهدة إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. ولم يُبذل جهد جدي لتنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط، الذي اعتمد في مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥، رغم صدور قرارات عديدة من مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وهيئات أخرى. وينبغي أن يعتمد المؤتمر آلية لتحقيق هذا الهدف. وقال إن كوبا تؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن الموضوع في سنة ٢٠١١. وينبغي لإسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة أو لم تعرب عن عزمها القيام بذلك، أن تصبح طرفاً دون تباطؤ، وأن تخضع مرافقها النووية تحت مظلة الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تمتثل للمعاهدة. وينبغي أن تتوقف عمليات النقل إلى إسرائيل بما هو في المجال النووي من المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد وأدوات الإطلاق، كما ينبغي أن تتوقف أية مساعدات إلى هذا البلد بشأن المسائل النووية.

١٥ - واختتم قائلاً إن جميع الدول لها الحق في تطوير وإنتاج واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. فالتكنولوجيات النووية تسهم بشكل هام في القطاعات الأساسية لاقتصاد كوبا. ولهذا السبب، تولي كوبا اهتماماً كبيراً للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك، لا يزال بعض الدول تفرض تقييدات مفرطة على صادرات المواد النووية من أجل الأغراض السلمية. وينبغي وقف أي تدخل من هذا النوع.

١٦ - السيد غوتيريز (بيرو): قال إن نجاح المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ يتطلب الإرادة السياسية من جانب جميع الدول للحفاظ على قوة الدفع الحالية في شؤون نزع

المقبول أن تكون النفقات العسكرية العالمية الآن أعلى من أي وقت أثناء ما يسمى بالحرب الباردة؛ فأى قوة نووية واحدة يخصصها حوالي نصف تلك النفقات العسكرية. وفي الوقت نفسه لا تزال الإحصاءات المتعلقة بالفقر على الصعيد العالمي تشير الفزع. وفي مثل هذا النظام الاقتصادي غير العادل، يعتبر نزع السلاح والتنمية مترابطين بشكل وثيق. فالدول غير الحائزة للأسلحة النووية وليس لديها اهتمام بامتلاكها تحرم من فرصة المفاوضات الجدية الموضوعية المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح. ويجب على المؤتمر أن يعتمد خطة عمل واضحة لتنفيذ جميع أحكام المعاهدة، ولوضع جدول زمني محدّد جيداً من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية إزالة ملزمة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها قبل موعد أقصاه ٢٠٢٥.

١٢ - ومضى قائلاً إن أحدث استعراض للوضع النووي أصدرته واحدة من القوى النووية الرئيسية، ألمح إلى حدوث تغييرات هامة منذ الاستعراض السابق، ولا سيما فيما يتعلق بمنح ضمانات الأمان السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن هذه التغييرات هي أشياء تجريبية سطحية والمشروطة المقترنة بهذه الضمانات لا تزال قائمة. وقال إن الوثيقة تركز على مجابهة الانتشار والإرهاب النووي، بيد أنها لا تضع التزاماً صارماً على نزع السلاح أو عقد مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الموضوع. وعلى النقيض من نهجها المذكور، فإنها تؤكد على تحديث الترسانات النووية، والحفاظ على نظام الردع النووي والشبكات الدفاعية المضادة للقذائف.

١٣ - وتشعر كوبا بالقلق إزاء فرض حلول انفرادية وتدخل هيئات أخرى مثل مجلس الأمن، في قرارات المسؤول الوحيد عنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. ومثل هذه المسائل لا يمكن معالجتها من خلال فرض آليات تمييزية وغير شفافة، وبها عضوية انتقائية وتتصرف على هوامش الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، ينبغي

تتعلق بالدور الذي تؤديه عناصر فاعلة غير الدول في الانتشار النووي، مع احتمال أن تترتب على ذلك عواقب خطيرة. وتدعم كوبا الاقتراحات الرامية إلى تعزيز أمن المواد والمرافق النووية من خلال آليات منشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وترمي إلى تطوير القدرات من أجل الكشف والتحرّي، وترمي إلى تحسين تقاسم المعلومات بين الدول وإنشاء آلية فعّالة للتحقق. وفي هذا الصدد، ترحّب بيرو بنتيجة مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن، والذي سوف يعزّز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب النووي. وقال إن المشكلة النووية الإيرانية تبعث على الاضطراب تماماً، وتحتّ بيرو جمهورية إيران الإسلامية على فتح مرافقها أمام تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تراعي قرارات مجلس الأمن الموجهة إليها.

١٩ - ومضى قائلاً إن بيرو استفادت من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهو ما يؤدي دوراً مفيداً في القطاعات الوطنية الخاصة بالأغذية والصحة والبيئة والطاقة، وبيرو مهتمة بمختلف الاقتراحات المقدّمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بأمن إمدادات الوقود النووي ومصارف الوقود التي تدار من أطراف متعددة. ولهذا فإنه يحث مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ على التوصية بأن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عقد اجتماعات منتظمة لإعداد مقترحات محددة بشأن مسائل إمدادات الوقود.

٢٠ - ونظراً لكون بيرو عضواً في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، فإنها تشجّع إجراء التشاور والتعاون بين هذه المناطق ودعت إلى إحراز تقدّم بشأن تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥، بما في ذلك عن طريق عقد مؤتمر بشأن الموضوع على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

السلاح من خلال اعتماد وثيقة متوازنة بتوافق الآراء مع أهداف محدّدة تعزّز كل واحد من الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهناك موقفان اثنان محدّدان بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار: مجموعة لدول تسعى إلى تبرير امتلاكها للأسلحة النووية بالإشارة إلى احتياجاتها من حيث الأمن وتميل إلى التأكيد على الامتثال الصارم لنظام عدم الانتشار الذي أقرته المعاهدة؛ والمجموعة الأخرى وهي أكبر حجماً، تدعو إلى إزالة الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها. ويتعيّن على هاتين المجموعتين صياغة موقف مشترك في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠.

١٧ - وأشار إلى أن بيرو مقتنعة بأن التخفيضات في الترسانات النووية سوف تعزّز المعاهدة، وهي في هذا الصدد، ترحّب بالإجراء الذي تم مؤخراً بالتوقيع على اتفاق لتخفيض الأسلحة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وإعلان استعراض الوضع النووي الذي أجرته الولايات المتحدة. وقال إن بيرو تطالب بالتقيّد العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، وترحّب بالإعلانات التي ذكرتها الولايات المتحدة واندونيسيا بشأن اعترامهما التصديق على هذه المعاهدة. ومن المأمول فيه أن تقدّم دول أخرى لم تصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخصوصاً تلك الدول المدرجة في مرفقها ٢، على القيام بذلك عمّا قريب. وريثما تدخل المعاهدة حيّز التنفيذ، على جميع الدول أن تمتنع عن إجراء التجارب النووية. وقال إن بيرو تدعم جهود الأمين العام للمضي قدماً باستهلال المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتعرب عن الأمل في أن تضع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية موادها الانشطارية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٨ - واستطرد قائلاً إن بيرو تشاطر الكثيرين الشعور بالقلق لأن معاهدة عدم الانتشار لا تتضمن أحكاماً محدّدة

٢٣ - وأضاف قائلاً إن هذه المبادرات ينبغي أن يستكملها بدء سريان معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية دون إبطاء وبإجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. ومن الأمور الملحة أيضاً التفاوض حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وصكّ ل ضمانات الأمن السلبية؛ والإعلان من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأنهما لن تستخدم ولن تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول أطراف أخرى في المعاهدة إنما يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، فإنه يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية التي صدقت على البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتولوكو) مع التحفظات والإعلانات التفسيرية الانفرادية بسحبها؛ ولا ينبغي أن يشوّه الالتزام الذي تمثله المناطق الخالية من الأسلحة النووية بعدم التيقن فيما يتعلق بتواجد أو استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في المناطق المعنية.

٢٤ - وأشاد بأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبمديرها العام الجديد وأعاد التأكيد على ثقة وفده في قدرة الوكالة على الوفاء بولايتها وأهمية تدعيم جميع المجالات التقنية الأخرى المتصلة بتطوير الطاقة النووية والمرتبطة بالتعاون الدولي.

٢٥ - وأضاف قائلاً إن السنوات الستين الماضية من الأنشطة النووية للأغراض السلمية كانت مفيدة للشعب الأرجنتيني ولشعوب العالم الأخرى التي استخدمت التكنولوجيا المطوّرة والمنتجة والمصدّرة من بلده وفقاً للقانون الدولي. وكان انعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي مؤخراً في واشنطن العاصمة دليلاً واضحاً يشير إلى أهمية المعالجة الآمنة المسؤولة للمواد والمعدات النووية في ظل الظروف الدولية الحالية. وقال إن الأرجنتين حققت النجاح في الحد من استخدام اليورانيوم عالي التخصيب في مفاعلاتها الخاصة

٢١ - ورغم أن حق الدول الأطراف في الانسحاب من المعاهدات مكفول بمقتضى القانون الدولي، فإنه يثير الإشكالات عندما تقوم دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باستحداث تكنولوجيا نووية تثير الارتياح، ومن المفترض أنها تمارس حقها في تطوير استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، وبعدئذ تسعى إلى الانسحاب من المعاهدة بغية تجنّب التحقق من امتثالها واجباتها الخاصة بعدم الانتشار. وقال إن بيرو منفتحة أمام جميع المقترحات البناءة للتعامل مع هذه المشكلة. وتُظهر المشاكل المتفاقمة أمام المعاهدة مدى الحاجة إلى وحدة دعم دائم واجتماعات تحضيرية أكثر تواتراً. واختتم قائلاً إن بيرو تدعم الاقتراح المقدم من كندا ومن دول أخرى كأساس ممكن لمعالجة هذا الاحتياج.

٢٢ - السيد تايانا (الأرجنتين): أكّد على الحاجة إلى إحراز تقدّم كبير بطريقة متوازنة بشأن الأعمدة الثلاثة المكرّسة في المعاهدة: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إن حكومته ملتزمة تماماً بالأهداف والأحكام الواردة في هذا الصك؛ وهي تدعو إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وتعرب عن أسفها لإضافة دول جديدة حائزة للأسلحة النووية، وتعرب عن خيبة أملها بالتوسّع المستمر لدى بعض الدول الأطراف في ترساناتها النووية. ومع ذلك مما يبعث على الأمل إبرام المعاهدة الجديدة الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وتعرب عن أملها أن يواصل البلدان التفاوض بهدف توسيع نطاق هذا الصك لكي يشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويرحب بلده أيضاً بالإعلان الانفرادي من جانب الولايات المتحدة بأنها لن تنتج أسلحة نووية جديدة أو لن تجري تجارب نووية.

النووي الذي عُقد مؤخراً. وأشار إلى أن اجتماعاً على مستوى الخبراء سيعقد في بوينس آيرس متابعاً لهذا الحدث، وذلك تحضيراً لمؤتمر القمة المقرر أن يُعقد في سيول في سنة ٢٠١٢.

٢٩ - السيد أوربينا (كوستاريكا): قال إن المؤتمر لا يسعه أن يكُلل بفشل آخر. وإهمال أي عمود من الأعمدة الثلاثة في المعاهدة يُعرّض المنطقة بكاملها للخطر. ومن الأمور العاجلة ضمان دخول حيز النفاذ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحسين ضمانات وبروتوكولات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعزيز المبادرات الجديدة لترع السلاح من أجل الدول الحائزة للأسلحة النووية، والشروع في مفاوضات من أجل معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية.

٣٠ - ورغم أن دوام الأسلحة النووية مُعترف به عالمياً وتأكّدت عدم شرعيتها بمقتضى القانون الدولي من خلال فتوى من محكمة العدل الدولية، لا تزال هناك حفنة من الحكومات تتمسك بالثبريرات العسكرية من أجل الحفاظ على مخزونات نووية وهي في حد ذاتها تهديد أخطر من أي شيء يُقصد به المواجهة. وقال إن بلده يؤيد تعزيز جميع المبادئ الأساسية للمعاهدة، بما في ذلك الشفافية وعدم الرجعة فيها والتحقق الموضوعي، وعدم إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي، وإدراج الأسلحة غير الاستراتيجية والتشجيع على وجود المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

٣١ - وأضاف قائلاً إن اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٨٨٧ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والاتفاق بين أكبر قوتين نوويتين لتخفيف ترساناتهما وانعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي مؤخراً، كلها علامات بارزة على الطريق.

بالبحوث النووية، ومن ثم تصبح أول بلد يعتمد تماماً على يورانيوم منخفض التخصيب من أجل الإنتاج الإجمالي للنظائر المشعة.

٢٦ - ومضى قائلاً إنه من الأهمية تعزيز التعاون الدولي في جعل المعرفة العلمية والعملية فيما يتصل باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية متوافرة لدى جميع الدول. وتقف حكومته مستعدة للعمل بشكل ثنائي أو داخل إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقاسم الفوائد من مثل هذا الاستخدام، وخصوصاً مع ظهور تطبيقات جديدة. ومن شأن النمو المتوقع في هذا المجال في السنوات القادمة، أن أصبح من الأهمية تدعيم التبادل التجاري الدولي وتجنّب المواقف غير المسؤولة التي يمكن أن تعرقه، وعمل التبادل التجاري المتسم بالشفافية على تدعيم جميع أهداف المعاهدة.

٢٧ - وأوضح أن الأرجنتين تعلمت من خلال تجاربها مزايا عدم الانتشار. وعملت مع البرازيل على إزالة شبح التنافس النووي الذي كان يمكن أن يحوّل مسار الموارد اللازمة لرفاه شعبيهما وبدعم سوء الظن المتبادل. وقامت الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية المعنية بالمساءلة والرقابة برصد الضمانات بشأن منشأتهما وموادهما النووية. وما كان بالإمكان أن تحرز بلدان أمريكا الجنوبية تقدماً صوب التكامل الإقليمي من خلال اتحاد دول أمريكا الجنوبية لولا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية.

٢٨ - ويجب ملافاة انتشار الأسلحة النووية بطريقة واضحة ويمكن التحقق منها، وينبغي ألا يُظهر المجتمع الدولي أي تردّد في إدانة عدم الامتثال للمعاهدة وأحكامها؛ فمن غير المقبول من أية دولة أن تحاول أو تهدّد بالانسحاب من هذا الصك. وأكد على ضرورة منع الجهات الفاعلة من غير الدول من اقتناء أسلحة نووية، ورحب بالالتزام بأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أبداه المشاركون في مؤتمر قمة الأمن

الامتثال لأحكام الأمن في المعاهدة، كان للطاقة النووية إمكانية كبيرة للمساهمة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٣٣ - وينبغي أن تعمل الدول من أجل التبكير في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهي تحتاج إلى التحرك وراء هدف التخفيض إلى هدف الإزالة الكاملة للمخزونات النووية. فليس هناك مكان في النظرية العسكرية لاستخدام الأسلحة النووية؛ وفي هذا الخصوص، قال إنه يأمل في أن تعتمد الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع على البروتوكول الأول الملحق بمعاهدة بليندا، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وينبغي اتخاذ جميع التدابير الفورية لضمان الحماية المادية للمواد النووية، مع إسناد دور الصدارة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين ينبغي استمرار تشجيع نقل التكنولوجيا لأغراض التنمية. ويحتاج جميع الأطراف إلى جعل التسويات ضرورية لاستعادة النزاهة والمصداقية للمعاهدة.

٣٤ - السيد لايبه (شيلي): تكلم بالنيابة عن الدول الأطراف والموقعة على المعاهدات التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، فأشار إلى أن المؤتمر الثاني للدول الأطراف الموقعة على المعاهدات والتي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، قد عُقد في نيويورك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وسبقه عقد اجتماع نظمه ممثلو المجتمع المدني. وطلب أن تعمم الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر والتي تتضمن في مرفقها نتائج اجتماع المجتمع المدني، وذلك بوصف الوثيقة الختامية وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن الرسالة الواردة في تلك الوثيقة أرسلت من موقع قوة سياسية وأدبية من أعضاء المجتمع الدولي الذين نجحوا في تحويل قضايا نزع السلاح الهدف

ومع ذلك من الأهمية استعادة الزخم فيما يتعلق بنزع السلاح الذي كان متواجداً عندما اعتمدت المعاهدة في سنة ١٩٦٨، وخصوصاً منذ أن أصبحت الأسلحة النووية متعددة بهذه الكثرة، ومنتشرة ومدمّرة خلال أربعة عقود. وبهذه الروح، قدّم بلده إلى دورة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي نسخة محدّثة من الاتفاقية الإطارية للأسلحة النووية التي عُرضت أولاً مع ماليزيا قبل ما يزيد على عقد من الزمن، والتي يأمل بلده في أن تصلح كنموذج لصك دولي متين. وقال إن بلده شارك أيضاً في رئاسة المؤتمر حيث أُطلقت في لاهاي مدوّنة قواعد السلوك ضد القذائف التسيارية، ورأس اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل وأدلى بصوته مؤيداً لقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) باعتباره عضواً منتخباً في مجلس الأمن. وطالب الدول بأن ترتفع فوق مستوى المصالح الوطنية الضيقة لإنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية لما فيه مصلحة الإنسانية جمعاء.

٣٢ - السيد كافاندو (بوركينافاسو): قال إن موازنة الأعمدة الثلاثة في المعاهدة، حيث يزخر العالم بأسلحة نووية أكثر عدداً وتدميراً من أي وقت من قبل، تعتبر مهمة عاجلة بقدر ما هي قضية دقيقة. ورغم أنه كان يوجد عدد من الإشارات المبشرة في السنة السابقة، من بينها التوقيع على معاهدة جديدة للحد من الأسلحة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، تحتاج الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بما هو أكثر لطمأنة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بحسن نيتها. وفي الوقت نفسه، تحتاج الدول التي ترغب في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أن تكون أكثر شفافية. وينبغي تدعيم قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما ينبغي أن يتسم بالطابع العالمي قبول البروتوكول الإضافي إلى جانب اتفاقات الضمانات الشاملة. وطالما تم

\* أُصدرت لاحقاً بوصفها الوثيقة NPT/CONF.2010/41.

نيسان/أبريل أيضاً بجهود لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

٣٨ - واستدرك قائلاً إنه ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به. وتؤيد ليختنشتاين الهدف الطويل الأجل بشأن اتفاقية للأسلحة النووية، تماشياً مع خطة النقاط الخمس التي اقترحتها الأمين العام، وحث المؤتمر الاستعراضي على تمهيد الطريق لمثل هذا المشروع باعتماد برنامج عمل له أهداف محددة ومواعيد زمنية محددة. ودعا أيضاً إلى إلغاء حالة الاستنفار بشأن الأسلحة النووية، التي من خلال إطالة إجراءات الإطلاق النووي، ستحد من مخاطر الخطأ وتحد من دور الأسلحة النووية في الاستراتيجية العسكرية.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن ليختنشتاين تشيد بما جرى مؤخراً في بدء نفاذ معاهدة بليندايا التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومعاهدة سمبالاينسك التي أنشأت منطقة من هذا النوع في آسيا الوسطى، ولا تزال تؤيد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً للقرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥.

٤٠ - وأوضح أنه يمكن اتخاذ عدد من الخطوات العملية لتحسين السلامة والأمن على الفور، على النحو الموضح في الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. ومن الأمور الأساسية منع إساءة استعمال البرامج النووية المدنية لأغراض عسكرية أو حتى الأغراض الإرهابية. وقال إن الطلب على الطاقة آخذ في الارتفاع في ربوع العالم، مما يزيد الاهتمام بالطاقة النووية. وفي هذا الصدد، كان من الأهم أكثر من أي وقت مضى، التصدي للأخطار التي تشكلها دورة الوقود النووي. ويمكن التصدي لبعض هذه الأخطار بجعل معيار التحقق هو البروتوكول الإضافي الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد

الأسمي للمعاهدة إلى حقيقة واقعة. ونوّه مع الارتياح بأن الهدف تجاوز منتصف الطريق نحو الإنجاز، في ضوء التغطية الجغرافية للمناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية؛ في الدائرة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا) تشغل تقريباً جميع نصف الكرة الجنوبي، وهي تتحرك باطراد نحو الشمال. وتأمل البلدان المثلثة في الوثيقة الختامية في إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، وأن تقتدي دول أخرى بهذا المثال الذي وضعته منغوليا في إعلان أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية على بقاع دولة واحدة. وتُعرب هذه الدول عن الأمل في أن تتصرف كأصدقاء للرئيس في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٣٦ - **فينافيزر** (ليختنشتاين): قال إن فشل مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥ في تحقيق نتيجة ملموسة يُبرز ما لوحظ من غياب التوازن في تنفيذ المعاهدة. وقال إن المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ يتيح فرصة نادرة لاستعادة التوازن الدقيق بين الأعمدة الثلاثة وهي: نزع السلاح النووي، عدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إن ليختنشتاين تدعم من جانبها نزع السلاح الكامل للأسلحة النووية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة والخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في مؤتمر الاستعراض سنة ٢٠٠٠.

٣٧ - واستطرد قائلاً إن التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح تعطي المجتمع الدولي بعض الأمل للتفاؤل. فالاتفاق الجديد الخاص بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والذي أبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي يحدّ بشدة من عدد الرؤوس الحربية النووية المنشورة من أكبر دولتين نوويتين، ومن المأمول فيه أن يتابع الطرفان مبادرات تخفيض آخر في الأسلحة ونزع السلاح. وقال إن قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) يُبرز أيضاً التزام العالم بعدم الانتشار. وقد تقدّم مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن في

بأن تعلن وتؤيد فترة توقّف مؤقت بشأن إنتاج هذه المواد الانشطارية.

٤٣ - واستطرد قائلاً إن الهدف المباشر المشترك ما زال قائماً، وهو اعتبار جميع الأطراف غير الدول في نظام عدم الانتشار النووي دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، ولضمان التقيّد العالمي الشامل بالمعاهدة وتطبيقها. وتؤيد ليختنشتان الاقتراحات الرامية إلى تعزيز عملية استعراض المعاهدة بالاستعاضة عن السلسلة الحالية من اللجان التحضيرية واجتماعات سنوية أقصر وأكثر تواتراً وذات طابع إجرائي وموضوعي، وإنشاء وحدة دعم صغيرة. وينبغي أن توضّح عملية الاستعراض أيضاً معنى الانسحاب من المعاهدة وما يترتب عليه من نتائج. فمن الناحية القانونية، من الواضح أن الدول التي تكتشف أنها تنتهك واجباتها المقررة في المعاهدة لا ينبغي السماح لها بالتخلّي عن مسؤوليتها. بمجرد الانسحاب من المعاهدة.

٤٤ - السيد بورغ (مالطة): قال إن مالطة مقتنعة بأن تعزيز نظام المعاهدة شيء يمكن إنجازه باتباع نهج متوازن وتدرجي إزاء أعمدها الثلاثة التي يدعم بعضها البعض: عدم الانتشار، نزع السلاح، استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، تقدّم الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠، توجيهات للسير في الطريق إلى الأمام. ومع ذلك، يحتاج المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ إلى أن يعالج بشكل جدّي وشامل قضايا عدم الامتثال والإنفاذ، فضلاً عن المشاكل التي تطرحها الجهات الفاعلة غير الدول التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. وتحت مالطة الدول التي لم تصبح أطرافاً بعد في مختلف الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب أن تبادر إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن والتقيّد بأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ليختنشتان أيضاً الاقتراح الرامي إلى إنشاء بنك دولي للوقود تحت إشراف الوكالة، مما يكفل عملية الإمداد ويقلّل إلى حدٍ كبير مخاطر الانتشار النووي.

٤١ - وأردف قائلاً إنه ينبغي أن تمثل الدول تماماً للآليات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يسعى إلى الحد من مخاطر إمكان حصول الإرهابيين على المواد النووية، كما يجب تنفيذ تلك الآليات. وبينما يراعى احترام حق الدول الأطراف في المعاهدة في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية، وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة يحتاج المجتمع الدولي إلى ضمان استعمال هذه التكنولوجيا الحساسة، بشعور بالمسؤولية، وألاّ تساهم في انتشار الأسلحة النووية. وقال إن الأنشطة التي اضطلعت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية في الماضي القريب تعتبر سبباً لبالغ القلق في هذا المضمار، وهي تحاول اختبار تصميم المجتمع الدولي بشكل خطير.

٤٢ - ومضى قائلاً إن ليختنشتان طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وترى أن إنهاء التجارب النووية سوف يساهم في السلامة والأمن ويعرض مرقاة للعبور نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وأوضح أن وفده يرحّب بإعلان الولايات المتحدة أنها تسعى للتصديق على المعاهدة، وحثّ الأطراف الأخرى من غير الدول، خصوصاً تلك الأطراف المدرجة في المرفق ٢ بتلك المعاهدة، بأن تفعل نفس الشيء. وقال إن الافتقار الكامل في إحراز تقدّم في مؤتمر نزع السلاح يثير بالغ القلق. وينبغي بدء المفاوضات في تلك الهيئة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي. وإلى حين استكمال معاهدة من هذا النوع، تنضم ليختنشتان مع الآخرين في دعوة جميع الدول المعنية

٤٥ - واستطرد قائلاً إن مالطة لا تزال تؤيد جميع الجهود والتدابير الرامية إلى توحيد وتعزيز المعاهدة، وتدعو الأطراف غير الدول إلى إعادة النظر في وضعها والانضمام إلى المعاهدة باعتبارها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية دون أي قيد أو شرط. وقال إن مالطة تؤيد أيضاً بشكل كامل الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية طالماً تتقيد الدول المهتمة بشكل فعال بالأحكام القابلة للتطبيق والواجبات المحددة في المعاهدة والمحددة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشجع مالطة أيضاً تعميم الطابع العالمي للبروتوكول الإضافي للوكالة باعتباره النظام المعياري للضمانات والتحقق.

٤٦ - وبغية تحقيق الهدف الشامل لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، تشجع مالطة إدراج أسلحة نووية تعبوية وغير استراتيجية في مبادرات لترع السلاح بشكل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، وإجراء تخفيض هائل في الرؤوس الحربية المنصوبة لأغراض العمليات وإقدام الدول النووية على تهميش دور الأسلحة النووية في أوضاعها الاستراتيجية. وقال إن مالطة تؤيد أيضاً التبكير في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ، وتحث جميع الدول، إلى حين أن تدخل المعاهدة حيّز النفاذ، على أن تواصل الوقف الاختياري بشأن التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، وعلى الامتناع عن أية أفعال تعتبر منافية للواجبات ولأحكام هذه المعاهدة. وأضاف قائلاً إن مالطة تولي أيضاً أولوية للتبكير للبدء في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح دون شروط مسبقة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بما في ذلك أحكام التحقق.

٤٧ - وإذ تلاحظ مالطة أن الأمن في منطقة البحر المتوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الأوروبي وأيضاً بالسلام والأمن الدوليين، فإنها تحث جميع بلدان البحر المتوسط على العمل من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة في المنطقة، بما في ذلك في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، تدعو مالطة إلى اتخاذ تدابير ملموسة وعملية من أجل تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر الاستعراض والتמיד عام ١٩٩٥، والذي حثّ على إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية. ولحين إنشاء مثل هذه المنطقة، من الأهمية الحاسمة أن تخضع جميع الأنشطة والمرافق النووية في المنطقة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد مالطة جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بالفعل وتشجع البلدان الأخرى على إنشاء مناطق مماثلة في أقاليم أخرى من العالم على أساس الترتيبات التي تم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية.

٤٨ - واستطرد قائلاً إن مالطة ترحب باعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية والبلاغ المعتمد من مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٠ حيث أهما جددًا الزخم الحاسم في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي الرقابة العالمية على الأسلحة ونزع السلاح.

٤٩ - ومضى قائلاً إن أمن مالطة، مثل كثير من البلدان، خاصة البلدان الصغيرة، يستند إلى الأمم المتحدة وإلى هيئاتها المنشأة بموجب معاهدات، بما في ذلك تلك التي عرضت آلية للرقابة على الأسلحة وتتناول أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. ويخدم التعاون المتعدد الأطراف القائم على نظم نزع السلاح واتفاقات عدم الانتشار مصالح جميع الدول كبيرها وصغيرها والدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. واختتم قائلاً إنه من مصلحة جميع الدول أن تواصل بل وأن تضاعف الزخم في الجهد الدولي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٥٠ - السيد شلغم (الجمهورية العربية الليبية): قال إن الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح ما زالت تفتقر إلى

٤٦ - وبغية تحقيق الهدف الشامل لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، تشجع مالطة إدراج أسلحة نووية تعبوية وغير استراتيجية في مبادرات لترع السلاح بشكل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، وإجراء تخفيض هائل في الرؤوس الحربية المنصوبة لأغراض العمليات وإقدام الدول النووية على تهميش دور الأسلحة النووية في أوضاعها الاستراتيجية. وقال إن مالطة تؤيد أيضاً التبكير في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ، وتحث جميع الدول، إلى حين أن تدخل المعاهدة حيّز النفاذ، على أن تواصل الوقف الاختياري بشأن التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، وعلى الامتناع عن أية أفعال تعتبر منافية للواجبات ولأحكام هذه المعاهدة. وأضاف قائلاً إن مالطة تولي أيضاً أولوية للتبكير للبدء في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح دون شروط مسبقة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بما في ذلك أحكام التحقق.

٤٧ - وإذ تلاحظ مالطة أن الأمن في منطقة البحر المتوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الأوروبي وأيضاً بالسلام والأمن الدوليين، فإنها تحث جميع بلدان البحر المتوسط على العمل من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة في المنطقة، بما في ذلك في

٥٣ - ومضى قائلاً إن البيانات الإيجابية التي أدلى بها رؤساء بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، وخاصة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، تفسح المجال للتفاوض. فالتوقيع في نيسان/أبريل ٢٠١٠ على معاهدة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي إشارة أخرى تقابل بالترحيب. ولحين أن تتم إزالة الأسلحة النووية بالكامل، ينبغي إبرام صك دولي غير مشروط ومُلزم قانوناً لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقال إن وفده يؤيد إنشاء لجنة فرعية في مؤتمر الاستعراض بشأن الضمانات للعمل على تحقيق هذا الهدف.

٥٤ - وأضاف قائلاً إنه من الأهمية بمكان تحقيق توازن في التنفيذ بين الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، وذلك لمساندة الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية دون تقييدات أو شروط مسبقة. وقال إن الوكالة هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق والتأكد من امتثال الدول الأطراف لاتفاقات ضماناتها. وأي تعاون نووي فيما بين دول أطراف في معاهدة ودول غير أطراف فيها، إنما يمثل خرقاً صريحاً لنصّ وروح وأهداف معاهدة عدم الانتشار النووي، ولا يشجّع مثل هذا التعاون على تحقيق عالمية المعاهدة.

٥٥ - وقال إن الجماهيرية العربية الليبية تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وترحب في هذا الصدد بدخول معاهدة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بليندا) حيّز التنفيذ. ودعت إلى تنفيذ القرار الصادر عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية"، الذي اعتمده المؤتمر في دورته الثالثة والخمسين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وتعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم ولم تعلن عن رغبتها في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار،

التوازن والموضوعية، بل وتتأثر بسياسات انتقائية وغير عادلة. فما زالت هناك ترسانات نووية هائلة، وما زال عدد من الدول يطور أسلحة نووية. هذا ولم يحدث تقدّم يُذكر في تنفيذ القرارات التي اعتمدت في مؤتمر الاستعراض عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وخاصة القرار المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد حاولت بعض القوى ربط تنفيذ قرار الشرق الأوسط بتدابير وشروط أخرى قد لا تتحقق حتى في الأجل الطويل بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنّت.

٥١ - وأضاف قائلاً إن الجماهيرية العربية الليبية اتخذت في عام ٢٠٠٣ خطوات عملية بالتخلّي طواعية عن جميع برامجها الخاصة بالسلح النووي والكيمياوي. وقال إن نظام عدم الانتشار لا يمكن له البقاء والنجاح إلا من خلال مثل هذه الإجراءات التي ينبغي أن تتم بطريقة تتسم بالشفافية والقابلية للتحقق وفقاً لجدول زمني محدّد جيداً.

٥٢ - وأوضح أن ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية تركّز على عدم الانتشار، وليس على التحقق من أن الدول الحائزة لأسلحة نووية تمثل لواجباتها بشأن نزع السلاح. ولكي تكون الوكالة دولية بحق، ينبغي أن تراقب جميع الدول دون استثناء، ولا بد أن تقوم بتفتيش المرافق النووية الإسرائيلية في ديمونه، وإلا فإن جميع دول الشرق الأوسط لها الحق في امتلاك السلاح النووي. وينبغي أن تُخضع جميع الدول مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي تطبّقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا بد من إبرام اتفاق دولي، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وللنظام الأساسي للوكالة، بغية التحقق من وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها. وهذه المبادرة ستمنع استخدام الموارد النووية للأغراض العسكرية وتحظر نقلها إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة.

جدول زمني محدد لتنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط والذي اعتمده مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥ وينبغي أن تمارس الدول الوديدة الثلاث الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة وإلخضاع برنامجها النووي إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تحجم الدول الحائزة لأسلحة نووية عن نقل تكنولوجيا الأسلحة النووية إلى إسرائيل، وينبغي للدول الأطراف التي لديها معلومات عن البرنامج النووي الإسرائيلي أن تعلن ذلك على الملأ. وينبغي أن يعتمد المؤتمر أيضاً تدابير فعالة لتكفل للدول غير الحائزة لأسلحة نووية عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

٥٩ - وأضاف قائلاً إنه بعد التوقيع على معاهدة بليندايا في تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصبحت أفريقيا أكبر منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وطالب تلك الدول التي لم تصدق على تلك المعاهدة بعد أن تبادر إلى ذلك. وقال إن بلده كان من أوائل الدول الموقعة على عدد من صكوك نزع السلاح، وكانت عاصمته تستضيف أول اجتماع إقليمي للسلطات الوطنية للدول الأطراف الأفريقية في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتي أنتجت توصيات هامة لجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية. وأعرب عن الأمل أن يمضي المؤتمر قدماً في تحقيق مقاصد ومبادئ المعاهدة وبلوغاً لعالم آمن ومستقر.

٦٠ - السيد علي (ماليزيا): قال إنه من الأمور الأساسية من أجل قيام عالم دون أسلحة نووية، الامتثال لجميع الأعمدة الثلاثة الواردة في المعاهدة. وقال إن البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في براغ، وإبرام معاهدة جديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وإصدار الولايات المتحدة الأمريكية استعراض الوضع النووي الجديد، كل هذا أعطى سبباً

وينبغي أن تنضم إلى المعاهدة دون إبطاء كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وتُخضع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، وذلك لتجنّب المنطقة السباق نحو التسلّح. واحتتم قائلاً إن ورقة العمل المقدمة من جامعة الدول العربية (NPT/CONF.2010/WP.29) توضح الخطوات العملية لضمان تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥.

٥٦ - السيد محمد (السودان): قال إن المعاهدة ما زالت بعد أربعة عقود من اعتمادها بعيدة عن تحقيق أهدافها. وما زالت بعض الدول تفسر أحكام المعاهدة بطريقة انتقائية، حيث تطوّر أسلحتها النووية في حين تقيّد حصول الدول النامية على المواد النووية للأغراض السلمية والطبية والزراعية والصناعية التي أصبحت أكثر أهمية في ضوء أزمة الطاقة العالمية الأخيرة.

٥٧ - وأعرب عن أمله أن تؤدي المبادرات الثنائية الإيجابية والتغيّرات الأخيرة في النظريات العسكرية إلى تقدّم ملموس في الجداول الزمنية المحددة والعلامات الإرشادية الواضحة من أجل نزع السلاح، وإمكان إحراز تقدّم سريع بشأن التفاوض بخصوص معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمائنات الأمن السلبية، ودخول حيز النفاذ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقال إن الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يعتبر مبدءاً رئيسياً من مبادئ المعاهدة، وأعرب عن أمله أن تحافظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على خلاف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على حياديتها في هذا الصدد.

٥٨ - واستدرك قائلاً إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية رغم أنها تغطي ما يزيد على نصف الكرة الأرضية، فإن إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط لا تزال تلاقى العراقيل من إسرائيل. وينبغي أن ينشئ المؤتمر لجنة فنية لوضع

وحدث على نزع الأسلحة النووية من الاستنفار الشديد باعتبار ذلك خطوة عملية للحد من خطر الحرب النووية.

٦٣ - السيدة آيتيموفا (كازاخستان): أشار إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنها حجر الزاوية في الأمن الدولي فقال إنه من المسلم به عموماً أنه لا يوجد خطر يهدد الأمن أكبر من وجود وانتشار الأسلحة النووية. وقال إن كازاخستان تشارك الآخرين وجهة النظر بأن الدول تحتاج بشكل عاجل إلى تعزيز الرقابة على الأنشطة النووية على أراضيها ومنع الأعمال الإرهابية التي تدخل فيها أسلحة ومواد نووية. وفي هذا الخصوص، قالت إنها ترحب بإحياء الأنشطة مؤخراً بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، ولا سيما استعراض الوضع النووي الذي قامت به الولايات المتحدة، والاتفاق الجديد بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، الذي وقّعه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن. وقد قام الأمين العام بزيارة الموقع السابق لإجراء التجارب النووية في سمييالاتينسك في كازاخستان في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأشاد بالقرار المتخذ لإغلاق الموقع كرمز قوي للأمل في عالم يخلو من الأسلحة النووية. وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار (٣٥/٦٤) وهو يتضمن إعلان يوم ٢٩ آب/أغسطس، اليوم الذي أغلق فيه الموقع الضخم لإجراء التجارب النووية في سمييالاتينسك باعتباره اليوم الدولي لمكافحة التجارب النووية.

٦٤ - وأضافت قائلة إن المجتمع الدولي، رغم إحراز بعض الخطوات الإيجابية، لم يتمكن من النهوض بالأهداف الأساسية لزع السلاح داخل إطار معاهدة عدم الانتشار أو منع انتشار الأسلحة النووية. ونشوء بلدان جديدة حائزة للأسلحة النووية. ومن الأساسي على الإطلاق تحقيق الامتثال غير المشروط من جانب الدول الأطراف لواجباتها بمقتضى المعاهدة، المحسمة في الأعمدة الثلاثة لزع السلاح

للتفاوض. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية مزيداً من الإجراءات في سبيل إزالة الترسبات النووية بشكل كامل. وقال إن بضع دول ما زالت تواصل برامجها الخاصة بالأسلحة النووية، والبعض يصّر على أن يبقى خارج نطاق المعاهدة. وأضاف أن التقدم في تخفيض ترسبات الأسلحة، وزيادة الشفافية وعكس اتجاه وضع الاستنفار الشديد للأسلحة النووية ما زال بطيئاً.

٦١ - وأضاف قائلاً إنه يجب، من أجل تعزيز الشفافية، أن تكون الجهود المبذولة من أجل إزالة الأسلحة النووية متوازنة وقابلة للتحقق. وينبغي أن يستفيد مثل هذا الإجراء من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، ومن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لزع السلاح، والاستفادة من نتائج المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥ وفي عام ٢٠٠٠. وينبغي اعتماد نهج تدريجي وشامل يتضمن التدابير التي اتخذت خطوة بعد خطوة في إطار خطة محددة زمنياً. وينبغي أن تحظى الدول الأطراف الممتثلة تماماً لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعاملة تفضيلية من أجل إنشاء برامج وطنية سلمية.

٦٢ - ومضى قائلاً إن ماليزيا قدّمت بانتظام إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن متابعة الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية حيث أعادت التأكيد على واجبات الدول الحائزة للأسلحة النووية إزاء نزع السلاح بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ودعا جميع الدول إلى البدء في الأعمال التحضيرية للمفاوضات المتعددة الأطراف. وجرى إصدار تشريعات وطنية للإشراف والرقابة على جميع الأصناف أو الأنشطة النووية التي يمكن أن تيسر استحداث أو إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو وسائل إيصالها. واحتتم قائلاً إن ماليزيا تدعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٦٧ - ومضت قائلة إن منطقة آسيا الوسطى أصبحت في العام الماضي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الشمالي، وهي تظل على حدود دولتين حائزتين للأسلحة النووية. ومن المأمول فيه أن هذه المنطقة الجديدة سوف تتلقى ضمانات الأمن السلبية، وهي ستظهر الاهتمام الحقيقي للدول الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ترحّب كازاخستان باستعداد الولايات المتحدة للمساعدة في حسم مسألة التوقيع على البروتوكول الإضافي. وترحّب كازاخستان أيضاً بدخول معاهدة بليندايا حيزّ النفاذ وهي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وتحتّ على إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. وإذ تستلهم كازاخستان الرؤية الخاصة بعالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإنها تحتّ الدول الأطراف على النظر في اعتماد "إعلان عالمي لعالم خالٍ من الأسلحة النووية". وبالمثل، تدعو كازاخستان إلى التبكير في بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتي ستكون خطوة هامة في سبيل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

٦٨ - السيد اليسايا (ساموا): أشار إلى أن المحيط الهادئ قد شهد العديد من التجارب النووية وشهد فحسب الاستخدام العدائي للأسلحة النووية فقال إن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكّل خطراً داهماً. ورغم أن المعاهدة أدت دوراً رادعاً وتقييداً، يعتبر التعويل عليها من أجل منع الحرب النووية بمثابة وضع ثقة عمياء في البشرية كما لو كانت المعاهدة مزهة عن الخطأ وبالتالي خالدة. وإذ يُدرك كثير من الدول الأطراف مدى تقلّب الأطوار وعدم إمكانية التنبؤ بأحوال الطبيعة البشرية، يرى هؤلاء أن وجود عالم بدون أسلحة نووية سيكون أكثر أماناً وازدهاراً.

٦٩ - وأضاف قائلاً إن ساموا ليست عضواً في أي تجمع عسكري وليس لديها تطلّع لأن تصبح عضواً في أي منها.

ولعدم الانتشار ولا استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. زيادة على ذلك، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضاعف جهودها لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة بتخفيض ترساناتها النووية.

٦٥ - ومضت قائلة إن كازاخستان تؤيد إبرام صك دولي مُلزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وحثّت الدول الحائزة لأسلحة نووية على مراجعة نظرياتها العسكرية بغية استبعاد كل الاستخدام الممكن للأسلحة النووية. وأعربت عن أملها في أن يصلح إعلان كل من الولايات المتحدة وإندونيسيا عن اعتزامهما التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بمثابة مثال تقتديه الدول الأخرى، وتيسّر دخول هذه المعاهدة حيزّ النفاذ. وقالت إن كازاخستان تؤيد أيضاً الحق الثابت لكل دولة طرف في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقاً لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدون احتكارات أو معايير مزدوجة. وينبغي لجميع الدول الأطراف التي لم تُبرم بعد اتفاقات بخصوص الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وقالت إنه ينبغي أيضاً تدعيم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التفتيش والتحقق من انتقال واستخدام المواد الانشطارية.

٦٦ - وأضافت أن كازاخستان، بوصفها مُنتجة ضخمة لليورانيوم وذات خبرة وقدرة على تنقية اليورانيوم المخصّب بدرجة عالية إلى شكله المخصّب بدرجة منخفضة، قد عرضت على الوكالة الدولية للطاقة الذرية اقتراحاً باستضافة بنك دولي للوقود النووي. وقالت إن هذا سوف يساعد على إزالة بعض الثغرات في الساحة القانونية الدولية فيما يتعلق بوضع برامج وطنية نووية سلمية.

وليس في ساموا أي جيش وقوة الشرطة لديها تعتبر غير مسلحة. وترى ساموا وهي صديقة لجميع الدول الأطراف في الأمم المتحدة وهي لا تعادي أحداً، أن الضمان المطلق الوحيد لمكافحة استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو إزالتها تماماً. وتعتبر الأعمدة الثلاثة في المعاهدة متعاضدة يدعم بعضها البعض، ويجب تنفيذها.

٧٠ - وأشار إلى مؤتمر الاستعراض وقال إنه يتيح فرصة للدول الجزرية الصغيرة مثل ساموا للإسهام بآراء عن كيفية جعل المعاهدة أكثر فعالية. وقد دعا بلده باستمرار إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل تماماً. وهذه الأسلحة تمثل أكبر تناقض معاصر؛ فالدول تنشده السلام بيد أن مبالغ أكبر تنفق على الأسلحة النووية أكثر من ذي قبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

٧١ - ومضى قائلاً إن ساموا طرف في عدد من الاتفاقات ذات الصلة وهي تشيد بمعاهدة بليندانا، وبالمعاهدة الجديدة التي وقّعت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، واستعراض الوضع النووي الذي قامت به الولايات المتحدة والإعلان من جانب حكومة الولايات المتحدة بأنها تتحرك صوب التصديق على معاهدة راروتونغا.

٧٢ - السيد المنصور (البحرين): قال في حين أن مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن والمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي هي تطورات إيجابية، تواجه المعاهدة عدداً من التحديات الضخمة. فالقرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥ كان الأساس لاتفاق الدول العربية على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. واستدرك قائلاً إنه بعد مرور ١٥ سنة، ما زال يتعين إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على غرار المنطقة المنشأة في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا